مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و حكومة البرازيل.

ONE PAGER 444

ردمد: 23180-9118 يوليو 2020

الإمتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية في الخلافات بشأن الصحة العامة وحماية البيئة و "الإستثناءات" الأخرى

رودريغو فاغونديس سيزار، معهد الدراسات العليا في الدراسات الدولية والإنمائية وجامعة نورث كارولينا في تشابل هيل

عندما تكون دولة عضو في منظمة التجارة العالمية متهمة من قبل شخص آخر بتنفيذ تدابير تجارية تمييزية، يمكن للدولة المتضررة في نهاية المطاف إستخدام آلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية (DSM) لتقييم ما إذا كان هناك بالفعل خرق لقواعد التجارة المتعددة الأطراف. ومثال على أحد التدابير التجارية التمييزية هو فرض تعريفات غير مبررة على الواردات من منتجات معينة من صنع دولة عضو في منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، في بعض الحالات، يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية تجاوز قواعد التجارة المتعددة الأطراف بطريقة قانونية ومبررة. يشار إلى تلك الإستثناءات في المادة 20 من الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات).

على سبيل المثال، خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فرضت البرازيل قيوداً على إستيراد إطارات مستعملة[1] ومجددة من الإتحاد الأوروبي على أساس فرضية حماية الصحة العامة والبيئة (الإطارات التي يتم التخلص منها بشكل غير لائق يمكن أن تتجمَّع فيها مياه الأمطار وتصبح أرضاً خصبة لتكاثر البعوض الذي ينقل حمى الضنك). وعندما طعن الإتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية، إستندت البرازيل إلى المادة 20 من إتفاقية الجات لمحاولة تبرير الإجراء الذي إتخذته وإثبات الإمتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية. وتشير المادة إلى مصفوفة حالات إستثنائية بما في ذلك، على سبيل المثال، إستيراد الذهب والفضة، وتدابير حماية الصحة العامة والبيئة والتراث ذو القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية، من بين حالات أخرى.

وتستكشف ورقة علمية منشورة حديثاً (Cezar 2020) أسباب أن بعض النزاعات التي تستند إلى المادة 20 من إتفاقية الجات تستغرق وقتاً أطول من غيرها للوصول إلى نتيجة. إن بعض الخلافات تصل إلى نتيجة في أقل من سنة، بينما تستمر أخرى لعدة سنوات. ويساعد تحليل مدة النزاعات التجارية على فهم كيفية قيام المدعى عليهم (الدول المطعون على الإجراءات التي إتخذتها في سياق النزاعات أمام منظمة التجارة العالمية) تستجيب للأحكام الصادرة عن آلية تسوية النزاعات. والورقة هي أول دراسة منشورة من نوعها تستكشف، بشكل منهجي ومن منظور سياسي، النزاعات التي تلجأ إلى المادة 20 من الجات. والسمة المميزة الأخرى لهذه الورقة هي أن تستخدم نظرية المجموعات لإستكشاف مجموعة التوافيق للشروط التي تفسِّر مدة النزاعات "الإستثنائية": متغيرات مُفسرة معينة مفيدة فقط بالإقتران مع المتغيرات الأخرى ذات الأهمية.

من وجهة نظر أدبيات الإقتصاد السياسي الدولي بشأن الإمتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية، تستكشف المقالة القوة التفسيرية لأربعة متغيرات. **المتغير الأول** يتعلق بتعبئة منظمات المجتمع المدني. وتطرح الورقة نظرية مفادها أنه كلما زاد حجم تعبئة منظمات المجتمع المدني، كلما طالت المدة حتى تصل الدولة إلى الإمتثال لقرارات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمادة 20 من إتفاقية الجات. والمتغير الثاني يتعلق بالإطار المؤسسي المحلي: بالنظر إلى أن الإمتثال لقواعد دولية قد ينطوي على إجراءات تغيير في السياسة المحلية، فكلما زاد عدد الفاعلين المؤسسيين القادرين على إستخدام حق النقض ضد مثل هذه التغييرات، كلما طالت المدة التي يستغرقها الأمر حتى يتم التوصل إلى إتفاق بين الأطراف المعنية.

هذان العنصران محليان في الغالب (من منظور الدولة المدعى عليها). ومع ذلك، هناك متغيرات دولية قد تساعد في تفسير مدة النزاعات التجارية. لذلك، فإن **المتغير المفسر الثالث** يتعلق بالفروق في قوة المساومة بين الدول المتنازعة. وبالعودة إلى المثال المقدم في الفقرة الأولى، فإنه بقدر إرتفاع درجة إعتماد تجارة البرازيل على الإتحاد الأوروبي، بقدر ما قد تخشى السلطات البرازيلية الإنتقام إذا إختلفت السلطات الأوروبية مع القرارات المتخذة في إطار نزاع تجاري. لذلك، يمكن أن يتوافر الدافع للحكومة البرازيلية لإتخاذ قرارات تتماشى مع تفضيلات الإتحاد الأوروبي.

ويتعلق العنصر الرابع بمدى خطورة الخرق المحتمل للقواعد متعددة الأطراف. فكلما كان الخرق المحتمل أكثر خطورة، كلما مال النزاع إلى الإستمرار مدة أطول، نظراً لأن الدولة المدعى عليها تحتاج إلى التعامل مع عدد كبير من الإتهامات التي قد تستغرق تسويتها سنوات.

إن نتائج الورقة المنشورة تشير إلى الطبيعة المعقدة ومتعددة الأوجه في النزاعات التي تنطوي على المادة 20 من إتفاقية الجات. لا يوجد عنصر مُفسِّر واحد يحدد بشكل فردي طول مدة النزاعات التجارية "الإستثنائية". في معظم الحالات، يفسر طول مدة النزاعات بالخصائص المؤسسية المرتبطة إما بمستوى تعبئة منظمات المجتمع المدني أو بمستوى إختلاف قوة المساومة بين المتنازعين. ولا تؤثر خطورة الإتهامات (المتغير المُفسر الرابع) بالشكل المتوقع وتستحق المزيد من الإهتمام في البحث المستقبلي. ويعرض التحليل بعض القيود، ولكن النتائج مقبولة نظراً لتعقيد الموضوع.

يرتبط أحد أكثر الإستنتاجات المنشورة إثارة للإهتمام بتعبئة منظمات المجتمع المدني. فتشير النتائج إلى أنه عندما تكون منظمات المجتمع المدني نشطة للغاية سياسياً، فإن قوة المساومة غير المتكافئة لا تفسر طول مدة النزاع المتعلق بالمادة 20 من إتفاقية الجات. وقد تقرر الجهات السياسية الفاعلة عدم إستثمار موارد في بعض الصراعات عندما تعتبر أن فرصتهم في النجاح ضئيلة للغاية. وتشير النتائج إلى أن منظمات المجتمع المدني يمكنها حتى التأثير على الإمتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية عندما تكون النزاعات ضد دول قوية وحتى في سياق المنظمات مثل منظمة التجارة العالمية، والتي إنتقدت بشدة بسببها عجز ديمقراطي. ومع ذلك، يعتمد هذا التأثير على تعبئة منظمات المجتمع المدني والسياق المؤسسي المتبع في الدول المُدَّعى عليها.

المرجع:

Cezar, Rodrigo Fagundes. 2020. “Compliance in ‘exceptional’ disputes. A set-theoretical approach.” Revista Brasileira de Política Internacional 63(1). <http://dx.doi.org/10.1590/0034-7329202000103>. Accessed 11 May 2020.

ملحوظة:

1. قد تقرر الشركات إستيراد إطارات مستعملة بسعر منخفض نسبياً لتجديدها وإعادة بيعها محلياً بسعر أعلى.

إضغط وعلق

الآراء الواردة هنا هي آراء الكُتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو آراء حكومة البرازيل.

www.ipcig.org ■ ipc@ipc-undp.org
هاتف : 55 61 2105 5000 +

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil